آسيا قارة التكتلات:
دور المنظمات الإقليمية
فى تحفيز التنمية الآسيوية

د. نيللى كمال الأمير
باحثة مصرية فى الشئون الآسيوية

مقدمة :

تعكس طبيعة التكامل الاقتصادى فى القارة الآسيوية خصائص تلك القارة من حيث التنوع والاتساع وتباين الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فلا توجد منظمة آسيوية قارية فى تلك القارة التى تحتضن دولًا كبرى وأخرى صاعدة وثالثة أقل نموا، حيث يصل عدد المنظمات الإقليمية فى آسيا اكثر من ٤٠ منظمة ما بين ١٦ منظمة (إقليمية) آسيوية خالصة، إضافة ٢٥ منظمة آسيوية مختلطة، (أى تضم دولا غير آسيوية فى عضويتها)، ولهذا يعد عدد ضخم خاصة إذا ما تمت مقارنته بعدد المنظمات فى القارة الأفريقية، وهو يقل عن ١٠ منظمات إقليمية، هذا بالاضافة الي حركة التكتل الإقليمى على مستوى القارة الأوروبية، أو الأمريكتين.

وتشتمل قائمة المنظمات الآسيوية على منظمات متخصصة فى مجالات كالتعليم وأخرى عامة، ويمكن ترتيبها بحسب تاريخ نشأتها على النحو التالى: خطة كولومبو، لجنة نهر ميكونج، منظمة وزراء تعليم دول جنوب شرق آسيا، بنك التنمية الآسيوى، منظمة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مجلس التعاون لدول الخليج، منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمى، شراكة الإدارة البيئية من أجل بحار شرق آسيا، مبادرة خليج البنغال من أجل التعاون الاقتصادى والتعاون الفنى متعدد القطاعات، منظمة ميكونج جانج للتعاون، منظمة الحوار والتعاون الآسيوى، منظمة شنغهاى للتعاون، قمة شرق آسيا، منظمة (أمانة) التعاون الثلاثى، ثم أحدث المنظمات التى شهدتها حركة التكامل الآسيوى وتتمثل فى البنك الآسيوى لاستثمارات البنية التحتية.

وبخلاف ضخامة عدد التكتلات الإقليمية المنشأة فى قارة آسيا، فإن تتبع حركة التكتل الإقليمى الآسيوى بالدراسة تتيح التعرف على مساعى الدول لتشكيل كيانات من أجل تحقيق مكاسب تنموية، كما تتيح معرفة مساهمة عدد من المنظمات فى زيادة رفع

معدلات النمو الاقتصادى فى دول آسيوية استطاعت تقديم نماذج تنموية ناجحة كماليزيا أحد أهم أعضاء منظمة دول جنوب شرق آسيا للتعاون، الآسيان، والصين التى غيرت خريطة "منظمات بريتون وودز" بإنشائها للبنك الآسيوى لاستثمارات البنية التحتية لتعظيم فرص شراكاتها الاستثمارية عالميا، ويجد دارس حركة التكتل الآسيوى مفاهيم تنموية "جديدة"، قد ظهرت بوضوح فى آسيا ومنها "سلاسل القيمة المضافة"، و"مصنع آسيا"، بمعنى أن أصبحت بعض الدول الآسيوية مقر العديد من السلاسل التجارية ومصانعها حتى أصبح لآسيا دور هام فيما تحققه تلك السلاسل التجارية من أرباح من جراء أنشطتها التصنيعية فى دول القارة الآسيوية.

ومن ثم يختلف منظور دراسة التكتلات فى القارة الآسيوية بحسب الدول المؤسسة لها، فآسيا هى موطن أكبر دول العالم من حيث عدد السكان وهما الصين والهند، ولهذا تعتبر تلك القوة السكانية عنصر أساسي فى تحقيق القوة الاقتصادية والسياسية على المستويين الإقليمى والدولى، كما لهما دور استراتيجي فى رسم خريطة المنظمات الإقليمية فى آسيا.

وتجدر الاشارة أن هناك تباين فى المنهجين الصينى والهندى، فالهند ترتكز على ميراث التعاون التاريخي مع الدول النامية خاصة فى القارة الافريقية ، وتحاول القيام بدور القائد لتلك المجموعة من الدول الأفريقية من خلال تاسيسها المنتدى الهندى الأفريقى منذ حوالى ١٠ سنوات .

أما الصين فلا تكتفى بتدعيم دورها الاقتصادي من خلال المنتديات الاقليمية ، وإنما تهدف الي تأسيس منابر ذات مهام مالية واقتصادية لخدمة تنفيذ مشروعات كبرى –من خلال شركات صينية بطبيعة الحال–، بحيث يصبح الاستثمار الأجنبى البوصلة المحركة لعمل تلك المنظمات، ومن أمثلة ذلك دعوة الصين لإنشاء البنك الآسيوى لاستثمارات البنية التحتية.

ومن جانب آخر هناك دولا أصغر حجماً اقتصادياً وسكانياً تسعى للتكامل الاقتصادى لتعزيز مواقفها الاقتصادية والسياسية على المستوى القارى، ومنها دول جنوب شرق آسيا التى أنشأت منظمة الآسيان هذا بالاضافة الي تكتل بعض الدول الآسيوية، وانشائها منظمات "متوسطة الحجم" من حيث عدد الدول الأعضاء، ومنها منظمة شنغهاى للتعاون، وهذا يتضح فيما يلي :

اولا منظمة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان):

في ٨ أغسطس من عام ١٩٦٧، اجتمع رؤساء ووزراء خارجية خمس دول: اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند – في بانكوك عاصمة تايلاند حيث تم الاتفاق على إنشاء منظمة الآسيان، ثم انضمت باقى دول إقليم جنوب شرق آسيا للمنظمة حتى وصل أعضائها إلى عشرة دول، حيث تعبر عن قوة اقتصادية وسكانية من جانب، هذا بالاضافة الي حجم التجانس الذى تتميز به على خلاف العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى من جانب آخر، وهذا التجانس منبعه القيم الآسيوية، والظروف الطبيعية والجغرافية التي تتشابه إلى حد بعيد.

وتعبر الآسيان عن هوية أعضائها فلها علم ويوم ونشيد (على غرار النشيد الوطنى للدول)، وفى عام ٢٠١٥ اعلنت عن رؤيتها "آسيان ٢٠٢٥"، وذلك لزيادة الروابط بين الدول الأعضاء لتتحول المنظمة الإقليمية إلى "تجمع الآسيان"، فى تطور يشبه مسيرة الاتحاد الأوروبى، حيث من المخطط أن تتبنى الدول إجراءات تيسيرية تتيح تذليل الحواجز بين الدول الأعضاء العشرة فى حركة رأس المال والأفراد والبضائع، وتقوم الرؤية على العديد من المحاور ومنها : (أمنية ، واقتصادية ،وسياسية ، وثقافية اجتماعية) .

ومن المتوقع أن يصل إجمالى عدد سكان الآسيان حوالى ٦٠٠ مليون نسمة بما يفوق عدد سكان الاتحاد الأوروبى، كما يبلغ حجم الناتج المحلى الإجمالى ١,٥ تريليون دولار، وحجم التجارة الدولية حوالى ١,٦ تريليون دولار، كما تجتذب دولها حوالي ٦٠ مليار دولار استثمار أجنبى مباشر، و٦٥ مليون سائحا سنويا.

ومن الجدير بالذكر أن الآسيان فى تطويرها للهيكل المؤسسى ومجالات التعاون بين الأعضاء ، يزداد تركيزها على "الفرد" كمحور للتنمية، حيث أن الإعداد الجيد للأفراد فى كل دولة من الدول الأعضاء ثم الربط الكفء بين الأفراد على مستوى الدول الأعضاء ككل هو الأساس للوصول إلى "تجمع للأسيان" الذي يتمتع بالقوة والقدرة على المنافسة دوليا.

ولهذا أصبحت الآسيان نافذة دولها الأعضاء للتكتل مع دول مختلفة و منظمات اقليمية أخرى، كما اتخذت مفهوماً جديداً فى حقل العلاقات الدولية، وهو مفهوم "عبر الإقليمية"،

حيث تم إنشاء كيان جديد (الأسيم) والذي يضم فى عضويته منظمتين وهما (الآسيان والاتحاد الأوروبى) إضافة لدول آسيوية أخرى كاليابان والصين، بالاضافة الي دول أخرى، حيث وصل مجموع الدول الأعضاء بها إلى ٥٣ دولة منها ٢١ دولة آسيوية و٣٠ دولة أوروبية إضافة للمنظمتين، وهو منتدى للحوار والتعاون بين القارتين الآسيوية والأوروبية، وربما لا يحظى بصفة المنظمة الدولية ، ولكنه يتمتع بالمؤسسية فيما يتعلق بدورية انعقاد مؤتمراته على مستويّ القمة والوزارى، حيث تشهد مجالات التعاون من خلاله توسعا متواترا خاصة فى مجال التعليم والثقافة بصفة عامة.

وفي هذا السياق أنشأت منظمة الآسيان منتدى الآسيان الإقليمى، وذلك بمشاركة دول آسيوية وغير آسيوية كأستراليا والولايات المتحدة ، هذا بالاضافة لدول أخرى بهدف مناقشة القضايا الأمنية وتعزيز مفاهيم الثقة والتعاون بين دول الآسيان من جهة ، والدول الأطراف فى المنتدى من جهة أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من المنظمات الفرعية والهيئات المتخصصة التى تأتى تحت مظلة الآسيان، وتزيد عن ٥٠ منظمة بحثية وحكومية وغير حكومية فى العديد من المجالات ومنها : (الطب والنقل والدواء والأغذية والاتحادات الطلابية) ، وذلك لترسيخ أواصر التعاون وتفضيل تعزيز سياسات التنمية من خلال المنظمة الإقليمية أكثر من المستوى الوطنى.

رغم تعدد مجالات التعاون، والنجاح فى تحقيق تراكم وتطوير تنموى بين الدول الأعضاء، على النحو المذكور، حتى تبنت الدول الأعضاء "ميثاق الآسيان"،نجد أن "المسكوت عنه" فى التعاون تحت مظلة منظمة الآسيان واقعا موجودا على المستوى السياسى، خاصة فيما يتعلق بالنزاعات الحدودية بين الدول الأعضاء، واقترن بذلك غياب آلية حل النزاع ضمن آليات عمل الآسيان التعاونية، يضاف إلى ذلك أن المنظمة تعتمد "الإجماع" كشرط للتصويت على قراراتها، وبالتالى لا نتوقع أن يحدث تغييرا فيما يتعلق ببحث آلية لفض النزاعات الحدودية والسياسية أو حتى الاقتصادية. علاوة على ذلك تتحاشى الدول أعضاء الآسيان استخدام المنظمة كمنبر لسياسات قد تنطوى على أو تتسبب فى حدوث صدام مع دول آسيوية كبرى كاليابان والصين.

ثانيا : منظمة شنغهاى للتعاون:

تعود بدايات نشأة منظمة شنغهاى للتعاون إلى أعوام تسبق إعلان نشأتها الرسمية، تحديدا عام ١٩٩٦، حيث تعبر منظمة شنغهاى للتعاون عن تطور "مجموعة شنغهاى للدول الخمس" ، وهى الدول التى قررت الجلوس على مائدة المفاوضات لمناقشة النزاعات الحدودية وبناء الثقة المتبادلة، تلك الدول هى (الصين، وروسيا، وكازاخستان، وقيرجستان، وطاجيكستان) ، حيث تم الاتفاق على معاهدة فى العام ذاته لبناء الثقة فى المجال العسكرى وقضايا الحدود المشتركة، حتى قررت الدول الأعضاء تطوير مجالات التعاون بينها ليشمل مكافحة القضايا ذات التهديد المشترك لتلك الدول وهى : بصفة أساسية (الإرهاب الدولى، والتطرف الدينى، والتمييز العرقى) ، وهو ما أوضحه "إعلان ألماتى" الذى تبنته الدول الأعضاء فى ١٩٩٨، أعقب ذلك إعلان منظمة شنغهاى للتعاون بعد ضم أوزبكستان بعد أن قبلت الدول الأعضاء مقترح الرئيس الصينى للارتقاء بمستوى التعاون وجاء الإنشاء الرسمى للمنظمة فى سنة ٢٠٠١.

ومن ثم تعكس منظمة شنغهاى للتعاون ترجمة للمصالح المشتركة بين مجموعة دول تقع داخل جوار جغرافى مشترك ولا تخلو التفاعلات بينها من الصراع والنزاعات ذات الطابع الحدودى والتاريخى ، ولكنها تحمل أيضاً مجموعة من الفرص خاصة تلك التى تتعلق بتوحيد الجهود والتنسيق لمواجهة العديد من التحديات المشتركة كالإرهاب وغيرها.

والواقع أن القضايا السياسية الأمنية مثلت البداية فقط، بينما تحولت الدول الأعضاء إلى التعاون الاقتصادى والتنموى، وحلّت القضايا الاقتصادية والتجارية على أجندة تعاون الدول أعضاء شنغهاى، وذلك منذ نشأتها، ولاسيما بعد توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاقتصادى الإقليمى ، ثم الاتفاق على برنامج التعاون فى التنمية والتجارة، ولاسيما أن مقترح إنشاء المنظمة من الصين، ولهذا جاء هذا البرنامج بدعوة صينية بل بدعم تمويلى من الصين ، حيث رصدت ٩٠٠ مليون دولار كخطوط إئتمانية ميسرة لتنفيذ أكثر من ١٠٠ مشروع بآسيا الوسطى، وبالتالى فإن مساهمة منظمة شنغهاى لا يمكن إغفالها فى دعم التنمية الاقتصادة للدول "الأصغر" فى المنظمة، وكذلك فى تعزيز دور الدول "الأكبر" فى القيام بدعم تنموى علي الصعيد الاقليمي.

من ناحية أخرى، بدت منظمة شنغهاى للتعاون بديلا لتكتلات إقليمية أخرى بالنسبة لبعض الدول، حيث أعلنت تركيا بعد إخفاقها فى دخول الاتحاد الأوروبى عن رغبتها فى الانضمام إلى المنظمة الآسيوية فى نوفمبر ٢٠١٦، كما تقدمت عدة دول بطلبات للحصول على صفة مراقب منها مصر وإسرائيل، ومن المتوقع أن تضم المنظمة دولا أخرى كالهند وباكستان هذا العام (٢٠١٧)، ولا تزال دولا أخرى تتمتع بصفة المراقب كأفغانستان وإيران ومنغوليا.

وتجدر الاشارة ان المنظمة تواجه بعض الانتقادات منها ما يثار من عدم التكافؤ فى المنظمة سواء من خلال مجالات التعاون حيث هيمنت قضايا الأمن والطاقة، أو من حيث التوازن بين الدول الأعضاء والذى يميل (بشدة) لصالح الصين التى تحمل المنظمة اسم إحدى مدنها، كما تعتبر الصينية لغتها الرسمية، ثم روسيا، ومن ثم يعتبر تجمع اقتصادى أمني ضمن منابر التعاون الصينى مع دول الإقليم، كما يعبر عن توازن القوى فى القارة الآسيوية فى ظل قيادة صينية روسية للمنظمة، ولا سيما ان الصين أصبحت تتيح آليات مالية ، وخطوط ائتمانية لدعم الدول الأعضاء.

ولهذا تنتقد بعض الدول الأعضاء حالة عدم العدالة أو الاختلال فى توزيع المشروعات والبطء فى تنفيذها، وكذلك التداخل بينها وبين الاتحاد الأوراسي الاقتصادى،وتأثير عدم الوفاق بين أوزبكستان وقيرجستان وطاجيكستان على مسيرة المنظمة، وفي اطار مواجهة تلك الانتقادات قامت الدول الأعضاء خلال القمة التى عقدت منتصف عام ٢٠١٦ بتوقيع خطة عمل ترسم ملامح التعاون الاقتصادى والتنموى بين دول منظمة شنغهاى للتعاون حتى عام ٢٠٢٥.

ثالثا البنك الآسيوى لاستثمارات البنية التحتية:

يعتبر أحدث المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية على صعيد القارة الآسيوية، حيث نشأ بفكرة أعلنتها الصين فى عام ٢٠١٣، وبدأ أعماله عام ٢٠١٦، وتعتبر عضوية البنك غير قاصرة على الدول الآسيوية، ولكن الصين نجحت فى اجتذاب دول هامة ، وأخفقت أمام دول أخرى، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الانضمام وحثت حلفائها وعلى رأسهم اليابان لاتخاذ موقف مماثل.، حيث لا يقتصر عمل البنك الآسيوى للبنية التحتية على الدول الآسيوية، وكما تمثل منظمة شنغهاى للتعاون أحد منابر النفوذ الصينى، يأتى البنك الجديد أيضا تعبيرا عن تاسيس الصين لدوائر جديدة تمكنها –ولو تدريجيا–من قيادة قارية ومنها إلى النظام الدولى ككل، حيث يتزامن تصاعد

الدور الصينى فى المنظمات المالية الدولية ، وانشاء دوائر جديدة فى هذا المجال مع صعود مالى لها حيث أصبحت العملة الصينية أحد عملات السحب الخاصة بعدما أعلنت مديرة صندوق النقد الدولى ضم الصين لسلة عملات الكبار وهو القرار الذى دخل حيز التنفيذ فى أكتوبر ٢٠١٦.

وإذا تحدثنا عن المؤسسات المالية على المستوى الآسيوى، فيوجد بنك التنمية الآسيوى الذي تم انشائه عام ١٩٦٠ كمؤسسة مالية آسيوية بعدد أعضاء ٣١ دولة وأخذ هذا العدد فى النمو حتى وصل إلى ٦٧ دولة منهم ٤٨ دولة من آسيا والمحيط الهادى و١٩ دولة من خارجها ، ويهدف لتحفيز النمو الاقتصادى والتعاون فى القارة ، والذي يعتبر الفلسفة الحاكمة لعمل بنك التنمية الآسيوى ، وقد بلغ حجم عملياته من المنح والقروض المقدمة فى عام ٢٠١٦ إلى ١٧,٥ مليار دولار.

وبالتالى يأتى التساؤل حول حاجة القارة الآسيوية لمؤسسة مالية "آسيوية" أخرى، خاصة وأنه عادة ما تكون لكل قارة مؤسسة مالية مهيمنة ، فعلى المستوى الأوروبى نجد البنك الأوروبى للتنمية والتعمير الذى أنشئ فى عام ١٩٩١، استجابة لتطورات النظام العالمى الجديد فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى ،وامتدت أنشطته إلى خارج القارة الأوروبية لدعم أعمال التنمية فيها خاصة جنوب ووسط أوروبا، لتشمل ٣٠ دولة بحجم تمويل بلغ ١١٠ مليار يورو، لتمويل وإنشاء ٤٥٠٠ مشروع منذ ذلك الحين، إضافة لتقديمه خدمات استشارية للكيانات الاقتصادية القائمة أو تلك تحت الإنشاء.

وفي الواقع أن القارة الآسيوية ليست فى حاجة لتكرار مؤسسى، وإذا كانت اليابان تحتكر قيادة بنك التنمية الآسيوى منذ نشأته، فقد بدأ رئيس البنك الآسيوى لاستثمارات البنية التحتية (الصينى) فى القيام بجولات دولية لدعم مهام البنك لدول غير آسيوية ، ومن ذلك زيارته لهولندا والنمسا فى نوفمبر ٢٠١٦ فى لقاءات مع رجال الأعمال ووزراء المالية، حيث تؤكد المبادئ الحاكمة لعمل البنك الجديد على احترام البنوك التنموية الدولية الأخرى، وحرصه على الاستفادة من الدروس المكتسبة من خبرات البنوك التنموية الأخرى وكذلك خبرات القطاع الخاص، كما يؤكد على قيم كالشفافية والنزاهة والإدارة الكفء التى تأتى من خلال فريق جيد الإعداد أكثر من زيادة عدد العاملين.

على خلاف تركيز بنك التنمية الآسيوى (على الأقل تقليديا) على قطاع الزراعة، يركز البنك الآسيوى للبنية التحتية على القطاعات التى تتيح استخدام وتطبيق أحدث

الوسائل التقنية فى تنفيذ مشروعات فى مجال الكهرباء والطاقة والنقل والاتصالات والتنمية الريفية والتنمية الزراعية والمياه والصرف الصحى وحماية البيئة والتنمية الحضرية والإمداد، وذلك فى أقاليم سيتم تقسيمها بحسب الأولوية التى يحددها مجلس أعمال البنك الجديد.

وتعتبر من أكبر المشروعات التى وافق مجلس أعمال بنك التنمية الآسيوي على تمويلها خلال عامه الأول القرض الذى قدمه لاذربيجان بقيمة ٦٠٠ مليون دولار للقيام بأعمال توصيل خط أنابيب غاز طبيعى من أذربيجان لتركيا، ضمن مشروع عبر الأناضول لأنابيب الغاز الطبيعى الذى سيصل لجنوب أوروبا، وهو تمويل سيساهم فى تغطية تكاليف المشروع الذى يساهم فيه أيضا البنك الدولى ، وعدد من المؤسسات المالية الأخرى،كما ساهم البنك أيضا فى تمويل مشروع تطوير ميناء دقم العمانى بمبلغ ٢٦٥ مليون دولار فيما ستقوم إدارة الميناء بتغطية باقى تكاليف المشروع بمساهمة ٣٥٣ مليون دولار، فيما وصل مجموع ما قدمه البنك خلال العام الأول إلى ١,٧ مليار دولار أى أقل من ١٠% من مجموع التمويل الذى أتاحه بنك التنمية الآسيوى.

ختاما:

بعد استعراض تطور حركة التكتل الآسيوى من خلال المنظمات الثلاث، يتبين وجود "ازدحام فى الفضاء الآسيوى" فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادى ، ولاسيما بإنشاء منظمات جديدة لها ذات مهام مؤسسات قديمة مترسخة كبنك التنمية الآسيوى والبنك الناشئ لاستثمارات البنية التحتية، لكن ذلك لا ينفى ما تحمله خبرات التكتل الآسيوى بصفة عامة والمنظمات التى تم توضيحها من دروس مستخلصة، لعل أهمها أن النزاع السياسى لا يعنى بالضرورة قيام أطرافه بتجميد التعاون الاقتصادى فيما بينهم، كما أن الاعتماد المتبادل الذى سيرتبه التعاون الاقتصادى قد لا ينهى حالة الصراع ، ولكن ربما يمنع تفاقمه ولهذا من أهم الدروس التى تعكسها خبرات التكتل الآسيوى أن تطوير الهيكل المؤسسى للمنظمة الإقليمية يعكس تمسك أعضائها بدورها التعاونى على الصعيد الإقليمى، هذا بالاضافة الي أن تطوير الهيكل المؤسسى المستمر للإطار التعاقدى للمنظمات، يعد من أهم الضمانات لتحقيق النجاح واستمرار أداء مهامها بفاعلية، فمنظمة مثل الآسيان استمرت ونجحت لقيام أعضائها بتنفيذ سياسات المنظمة بجدية، مما له أثر ايجابي فى تعظيم مكاسب هذه الدول من عضويتها بالمنظمات، وإن ظلت حالة من عدم التكافؤ بين دول أعضاء هذه المنظمات.